

تخلاصه احكام جزائيه غيايبه

صادرة عن محكمة صلح الفرق

ثبت بالادلة الواردة بجاسرة الاطناء التالية اسمائهم بجرم السر وتقرر تغريم كل منهم مبلغ خمسة دنانير والرسوم

حكما غاييا قابلا للاعتراض والاستئناف .

ضيف الله لهذ القرم	ذياب ابراهيم جوه	علي فليح محمود
احمد يوسف الشوملي	سليمان داود صبري	حسن احمد محمد
محمود سالم سلامه	رضا عي الدين رضا	عبد العزيز عبد الحافظ احمد
محمد احمد أمين هندية	ابراهيم محمد موسى	حسن محمد حسن
خليل محمد عبد الله	نايف يوسف حنانية	نايف مصطفى سالم
عبد العزيز عارف	نهاد سعد منور	نبية وديع حامد
محمد حسين عبد الجبار	فتحي عبد الله ابراهيم	محمد توفيق كمال
محمد موسى مصباح	نعم رشدي فرشيخ	سعيد محسن دلاح
عبد الرحمن عبد ربه	صالح سالم علاري	احمد عواد مصطفى
خليل ابراهيم الشويش	احمد سالم	سالم عبد السلام سرور

تخلاصه احكام جزائيه غيايبه

صادرة عن محاكم صلح نابلس

ثبت بالادلة الواردة بجاسرة الاطناء التالية اسمائهم بجرم السر وتقرر تغريم كل منهم مبلغ خمسة دنانير والرسوم

حكما غاييا قابلا للاعتراض والاستئناف .

غولوف عبد صوص	احمد عبد حسن ابراهيم	مصطفى حسني محمد حرز الله
محمد يوسف احمد يوسف	مصطفى حسن احمد	حسين محمد الجليس
اسعد حسين قرش	مفلح محمد مفلح ميسلط	حكمت خليل احمد سليمان
جمعه عبد فارس	فخري سيف الدين قطب	محمد سعيد ثابت
سبح عطيه سعيد	خالد محمد مرش	مير محمد نقاده
ابراهيم احمد محمد سعيد	احمد عبد الفتحي ابراهيم	صالح عبد الله ابراهيم
احمد علي عقل	محمود محمد علي عيسى	عبد الكريم الجيطان
احمد ذياب غانم	محمود سعيد صقر داود	سلمو سالم بدوي
فالح محمود دايه	علي محمد سالم	محمد شاكر طقاطن
مصطفى احمد مصطفى	خالد درويش النقيب	حسني محمد عبد الكريم
فضل عبد الجواد ابو شهاب	صالح عوف مسعود	يوسف جميل الحسيني
عبد الشكور حيادة	احمد محمد عبد الله	زيد ابراهيم خضر
صبيح توفيق بسطامي	سليمان عبد الرحمن	توفيق محمد حافظ
سعيد نايف خليل	عبد الحليم ابراهيم المصري	سالم محمد غندور
طه محمود حسن	محمد مصطفى داود	احمد محمد عثمان عبد الله
محمد خالد تيجيل هبة الفنتاح	محمد حسن محمود الزريق	عبد الله صالح عبد المنعم
عبد الله بكر رشيد	هاني القدومي	كامل سليمان اسماعيل
عبد الله ابراهيم صالح	عبد الله محمد عبد القادر	احمد عمر عثمان عبد الله
جسسل صالح خليل بركات		



الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٣ شعبان سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦ م . العدد ١٩٦٣

الفرس

صفحة

٢٣٧٧

٢٣٧٠

نظام رقم (١٣٨) لسنة ١٩٦٦ نظام صندوق التوفر مستخدم الخط الحجازي الاردني
أمر دفاع رقم (٤٣٤٣) لسنة ١٩٦٦ صادر عن رئيس الوزراء

نموذج لائحة العمل

بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة (١٠) للملحة من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٦

فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣٨) لسنة ١٩٦٦

نظام صندوق التوفير لمستخدمي الخط الهجائي الأردني

صادر بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ١٠ الملحة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق التوفير لمستخدمي الخط الهجائي الأردني لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الخط :	الخط الهجائي الأردني كما عرّف بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢ .
المديرية :	المديرية العامة للخط .
المجلس :	المجلس الإداري الأعلى للخط .
الصندوق :	صندوق التوفير لمستخدمي الخط المؤسس بموجب هذا النظام .
اللجنة الإدارية :	لجنة إدارة الصندوق .
الرئيس :	رئيس اللجنة الإدارية .
المستخدم :	كل شخص يعمل بالراتب الشهري أو بالياومة في الملاك الدائم للخط .
المساهمة :	المبالغ المخصصة للصندوق من موازنة المديرية .
الاشتراكات :	المبالغ التي تقطع من رواتب المستخدمين لحساب الصندوق .

المادة ٣ - يؤسس في المديرية صندوق يسمى (صندوق التوفير لمستخدمي الخط الهجائي الأردني) تكون له شخصية معنوية لها ميزانية مستقلة بمقتضى الرئيس .

المادة ٤ - أ - يكون الاشتراك في الصندوق إلزامياً ويطبق على جميع المستخدمين .

ب - أما المستخدمون الذين يلتحقون بالخدمة الدائمة في ملاك الخط بعد صدور هذا النظام فيكون بدء الاشتراك بالتسليم اليه من تاريخ تعيينهم في الخدمة .

المادة ٥ - اللجنة الإدارية :

أ - تتألف إدارة الصندوق بلجنة إدارية مؤلفة من ستة أعضاء ثلاثة منهم دائمين هم :-

المدير العام	رئيساً
مساعد المدير العام	نائباً للرئيس
رئيس قسم المحاسبة	أميناً للصندوق

وثلاثة أعضاء من المستخدمين يعيّنهم المجلس الإداري الأعلى للخط لمدة سنتين ،

ب - يشترط في من يعين عضواً باللجنة الإدارية أن يكون قد أمضى مدة خدمة متواصلة في الخط لا تقل عن ثلاث سنوات .

ج - تسقط تلقائياً عضوية العضو المعين في حالة انتهاء خدمته من الخط لأي سبب من الأسباب .

المادة ٦ - أ - يكون اجتماع اللجنة الإدارية قانونياً إذا حضره أربعة أعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأكثرية أصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

ب - لا يجوز صرف أي مبلغ من أموال الصندوق إلا بقرار اللجنة .

ج - لا يجوز سحب أي مبلغ من أموال الصندوق إلا بتوقيع رئيس اللجنة وأمين الصندوق وفق قرار صادر بموجب الفقرة السابقة .

المادة ٧ - موارد الصندوق :

أ - المبالغ المقطعة من رواتب واجور المستخدمين حسب ما يقرره المجلس على أن لا تقل هذه النسبة بأية حال عن (٣٪) .

ب - المبالغ المرسدة في ميزانية المديرية السنوية لهذه الغاية على أن لا تقل عن المبالغ المقطعة بموجب الفقرة السابقة .

ج - الغرامات التقديرية المفروضة على المستخدمين نتيجة إجراءات تأديبية وفق نظام الخط رقم (١) لسنة ١٩٥٤ .

د - الأرباح والفوائد الأخرى التي تتأق من استثمار موارد الصندوق .

هـ - الاشتراكات التي تم اقتطاعها من رواتب واجور المستخدمين لحساب (صندوق توفير مستخدمي أعمال الخط) المؤسس بموجب قرار المجلس رقم (٣) تاريخ ١٩٦٥/٣/٢١ وما رصد بموازنة المديرية قبل صدور هذا النظام تصبح ملكاً للصندوق الذي يحمل حله .

المادة ٨ - حسابات الصندوق :

أ - يحفظ حساب لكل مستخدم في دفتر الصندوق على قسمين يميز أحدهما بالحرف (أ) والآخر بالحرف (ب) .

ب - يقيد في القسم (أ) مبلغ الاقطاعات من راتب أو اجور للمستخدم وما أصابها من فوائد وأرباح .

ج - يقيد في القسم (ب) المبالغ المدفوعة من موازنة المديرية وما أصابها من فوائد وأرباح .

د - في حالة الاختلاف على تقرير استحقاق مستخدم فيحال لرئيس ديوان المحاسبة ويعتبر قراره بهذا الخصوص نهائياً .

المادة ٩ - استئجار موارد الصندوق :

تستثمر موارد الصندوق في الوجهة التالية : -

أ - بإيداعها بالمصارف المحلية مقابل فائدة .

ب - بشراء أسهم تجارية .

ج - في إعطاء المستخدمين المتسبين قروضا لأجل لا تزيد عن السنة الواحدة وبفائدة لا تزيد على (٥٪) على أن لا يزيد المبلغ بأي حال من الأحوال عن راتب شهريين ويكفالة موقعة من اثنين من المستخدمين وعلى أن لا يباشر الصندوق إعطاء مثل هذه القروض قبل مرور سنتين كاملتين على تأسيسه .

د - بآية طريقة أخرى تقرها اللجنة .

المادة ١٠ - تخضع قيود الصندوق لتدقيق ديوان المحاسبة .

المادة ١١ - أ - لدى انتهاء خدمة المستخدم لأي سبب كان ترد إليه جميع المبالغ المقطعة من رواتبه أو اجوره والحصة التي تصيبه من مساهمة المديرية مع القوائد والأرباح عن السنين السابقة للسنة التي ترك فيها الخدمة ، أما القوائد والأرباح المستحقة عن سنة خدمته الأخيرة فتؤدى إليه عند انتهاء السنة المالية للصندوق وبعد تصديق حسابه الختامي .

ب - يحرم المستخدم من الحصول على القوائد والأرباح والحصة التي تصيبه من مساهمة المديرية في حالة إدانته بجرم سرقة أموال الخط أو الخافق للضرر العمدي بها .

المادة ١٢ - يحق للمجلس أو أي سلطة تمل عمله وقف عمل الصندوق أو تصفيته والتصرف بأمواله بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ١٣ - شريطة عدم المساس بحقوق المستخدمين المترتبة على الصندوق وفق أحكام هذا النظام .

المادة ١٤ - ليس في هذا النظام ما يؤثر على حقوق المستخدمين المالية المترتبة لهم بموجب أية قوانين أو أنظمة أخرى .

المادة ١٥ - تبدأ السنة المالية للصندوق من أول كانون ثاني من كل سنة وتنتهي بنهاية كانون أول من السنة نفسها .

١٩٦٦/١٠/٢٦

أحمد محمد طه

رئيس الوزراء	وزير	وزير
المالية	التعليم	الدخيل
عز الدين المكي	سمعان دارود	وصفي التل
وزير المواصلات	وزير	وزير الداخلية لشؤون
إسحق ويريد	الصحة	البلدية والقروية
فضل الدقموي	قاسم الرمادي	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير
وزير النقل بالوكالة	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة
سعيد الدجاني	حاتم الزعي	يحيى الخطيب
وزير الاشياء والتعمير ووزير	وزير	وزير الاعمال ووزير
الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة	الزراعة	الزراعة والتعمير بالوكالة
نصفت كمال	اميايل حجازي	عبد الحميد شرف

أمر دفاع رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٦

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩



بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ أمر بمنع العبارة على بعد (٣٠٠) متر من خط يوازي حدود منطقة بلدية الرمثا من الجهة الشرقية وإلى الحدود السورية بحيث يشمل هذا المنع الاحواض (١٥ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٣٥ و ٣٦) .

١٩٦٦/١١/٧

رئيس الوزراء

وصفي التل

أمر دفاع رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦

صادر بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩



نظراً لحاجة الأمن العام الفورية الماسة لوضع اليد على ما مساحتها (٥٠٠) متر مربع من قطعة الأرض رقم (٤٩) من الخوض رقم (١٢) من أراضي مدينة عمان - الشبيسياني من اجل ضمها للأرض التي يملكها الأمن العام لأقامة مديرية شرطة محافظة عمان عليها - أمر بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ بالاستيلاء على المساحة المذكورة ، على أن تقوم دائرة الأراضي والمساحة بالتعاقد بالاجراءات اللازمة للسير بمعاملة استملاكها وفقاً لقانون الاستملاك .

١٩٦٦/١١/٩

رئيس الوزراء

وصفي التل

